التمويل الدولي للإرهاب واثارها على البلدان النامية
(الاثار السياسية والامنية والاقتصادية)

د. محمد عباس

المقدمة:

تنامى دور ظاهرة الارهاب اليوم داخل مجتمعات العالم واصبحت جميع الدول عرضه لتلك الظاهرة مما دفع الكثير من الدول التي باتت تهدد من الارهاب في تخصيص الكثير من مواردها داخل موازنتها لمواجهة الارهاب بمختلف اشكاله ، ولعل مما زاد من تكاليف مواجهة الارهاب هي الاموال والتخصيصات الموجهة من قبل الكثير من الدول والجماعات والمؤسسات لنشر ظاهرة الارهاب الدولي وزعزعه استقرار الشعوب.

يتنوع التمويل الدولي للإرهاب وتختلف اشكاله يبدا من تمويل لعمليات بسيطة ويتطور لعمليات اكثر تعقيدا ولعل ضمن اهم الاسباب لذلك التنوع هو تنوع الجهات الساندة والداعمة للإرهاب والاهداف التي تبتغي تحقيقها من جراء ذلك ، ومن خلال ما تقدم اضحى عالم اليوم يعاني من هذه الظاهرة حتى الدول المتقدمة والمالكة لوسائل الردع المتنوعة لم تكن بمنأى عن الارهاب الدولي .

اما الدول النامية فهي الاكثر تأثرا من غيرها فتراجع امكانيات المواجهة للإرهاب لتلك الدول افقد الكثير منها سيادتها من جانب ، ومن جانب اخر بدت تفقد جزء من اراضيها ، ناهيك من اثار متعددة اصابت أنظمته السياسية واقتصاداتها وجعلتها امام ازمات عدة تحاول الخروج منها.

لذا بات من الضروري البحث في ماهية التمويل الدولي للإرهاب وأساليبه وخصائصه والاشارة الى اهم الاثار المترتبة عن ظاهرة الارهاب الدولي.

اهمية البحث

انطلاقا من ان ظاهرة الارهاب الدولي اخذت بعدا عالميا ومحليا ولتنوع محاور الارهاب بين من يقوم بالدعم ومن يقوم بالجمع وهناك يكون وسيط للتبادل لتصل في النهاية الى منفذ للعمليات الارهابية وهناك من يقوم باكثر من عملية في ان واحد لذا يجب البحث في معرفة التمويل الدولي للإرهاب ومن يقف وراء ذلك التمويل، ولعل معرفة الاثار المترتبة على تمويل الارهاب تقود الدول النامية الى تفعيل اليات الردع لديها والحد من الاثار المترتبة من ذلك التمويل.

هدف البحث

يهدف البحث الى معرفة ظاهرة سلبية تنامت في الوقت الحاضر واضحت تأخذ حيزا كبيرا على الساحة الدولية وتهدد امن واستقرار الكثير من دول العالم ومنها الدول النامية .

وكذلك يهدف الى التعرف على كيفية تمويل الارهاب ومصادره وتحركاته وعلاقته بعمليات غسيل الاموال والاثار السياسية والامنية والاقتصادية المترتبة عن هذه الظاهرة وعلى وجه الخصوص في الدول النامية.

فرضية البحث:

ان تنوع التمويل الدولي للإرهاب واختلاف مصادره انعكس بشكل طردي على اثار الارهاب في الدول النامية سواء بشكل مباشر او غير مباشر .

منهج البحث

اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي اي الانتقال من العام الى الخاص في تفسير ظاهرة الارهاب الدولي بشكل عام والارهاب في الدول النامية بشكل خاص، وذلك

باستخدام اسلوب التحليل الوصفي للتوصل الى معطيات وحقائق مباشرة وغير مباشرة بعملية تمويل الارهاب .

هيكلية البحث

يتكون البحث من ثلاثة مباحث رئيسة وخاتمة ، اهتم المبحث الاول بالبحث في ماهية تمويل الارهاب واشكال تمويل الارهاب وانواعه، وقد ذهب المبحث الثاني الى دراسة ماهية مصادر واساليب تمويل الارهاب والعوامل الداعمة للتمويل وخصائص العمليات الارهابية.

اما المبحث الثالث فقد ركز على الاثار السياسية والامنية المترتبة على تمويل الارهاب وكذلك الاثار الاقتصادية والتداعيات لتمويل الارهاب ، ومن ثم الخاتمة وما تضمنته من استنتاجات وتوصيات.

المبحث الاول: ماهية تمويل الارهاب

ان الإرهاب الدولي يمثل اليوم ظاهرة عابرة للحدود، بمحفزاتها وتداعياتها، واتساع مصادر تمويلها، وقاعدة أنصارها، مع تمكنها من آليات التواصل الحديثة ، والتنسيق فيما بينها، واستغلال شبكات التواصل الاجتماعي والاساليب الحديثة.

تعرضت الشعوب والامم على مر التاريخ للكثير من اشكال الارهاب ، وقد اختلف الباحثين والمختصين في وضع مفهوم محدد للإرهاب لتنوع اشكاله وخصائصه تبعا للتطور التاريخي ، ومن هنا تنوعت واختلفت مصادر التمويل للإرهاب فكما شهد الارهاب تطور في انواعه وخصائصه واشكاله ، تطورت بالمقابل مصادر التمويل للمجاميع الإرهابية فاذا كانت سابقا تحتاج القليل من الاموال للقيام بأعمالها الإجرامية والتي يمكن ان يوفرها اعضاءها او دعم من بعض الميسورين المنتمين لها وبذلك شهد العالم منابع ومصادر متعددة لتمويل للإرهاب'.

ناهيك من الارهاب لم يعد قاصرا على الافراد او الجماعات فحسب وانما اصبح سلاحا تستخدمه الدول فيما بينها بديلا عن الحروب التقليدية ، فتكاليف الحروب من

اسلحه ومعدات باهظة التكاليف ، وامتلاك الكثير من الدول او حلفائه لأسلحة الدمار الشامل كل ذلك جعل قرار الحرب امرا صعبا ومعقدا[٢]

وسنحاول في هذا المبحث التطرق مفهوم التمويل للإرهاب وخصائصه واشكاله

المطلب الاول : مفهوم تمويل الارهاب :-

لم يظهر تعريف محدد ومتفق عليه لمصطلح تمويل الارهاب وان كانت كثير من القوانين الوطنية والمعاهدات والاتفاقيات الدولية قد اشارت اليه، وان مصطلح (تمويل الارهاب) يرتبط بمصطلحات ومفاهيم عده منها (الاموال)(ممول الارهاب) ((الارهاب))[٣].

فقد اشارت الاتفاقية الدولية لمكافحة الارهاب عام 1999 الى مفهوم تمويل الارهاب ضمنا فقد بينت بانه ((يرتكب جريمة بمفهوم هذه الاتفاقية كل شخص يقوم بأية وسيلة سواء كانت مباشرة او غير مباشرة وبشكل غير مشروع وتحت ارادته تقديم او جمع الاموال بنية استخدامها او هو يدرك بانها ستستخدم جزئيا او كليا للقيام بعمل جرمي او التسبب بالموت والحاق الضرر او الاصابة بجروح للأشخاص))[4] ومن خلال ما ذكر فان تمويل الارهاب هو دعم مالي في مختلف اشكاله وصوره يقوم به الافراد والمؤسسات او المنظمات لدعم الارهاب او التخطيط للقيام بعمليات ارهابية وقد يكون مصدر او منبع هذا التمويل من مصادر مشروعه وغير مشروعه[5].وبذلك فان البعض يرى ان مصطلح التمويل يتحدد بإعطاء الاموال واكثارها[٤].

كما ذهبت الكثير من الدول في تشريعاتها الوطنية الى اعتبار العمل الارهابي الدولي كل شخص يكون ممثلاً لدولة أو يعمل لحسابها يرتكب أو يأمر بارتكاب أي من الأفعال الآتية يعاقب لدى أدانته بارتكابها ، وهي أن يقوم أو ينظم أو يساعد في التمويل أو يشجع أو يسمح بارتكاب أفعال ضد دولة أخرى موجهة الى أشخاص أو أموال ويكون من شأنها بعث أو خلق حالة من الإرهاب أو الأفزاع في نفوس الرسميين والشخصيات العامة أو جماعات من الأشخاص ، أو في نفوس الجمهور كافة[٧].

العلاقة بين تمويل الارهاب وغسيل الاموال:

على الرغم من تنامى استخدام مفهوم غسيل الاموال كمفهوم الا أن هذه الظاهرة قديمة ويرجع استخدام هذا المصطلح الى عام 1931 ، وذهب الكثير من الباحثين والمختصين الى تعريفها على انها عملية الحصول على اموال غير مشروعة سوى كان ذلك بالابتزاز او السرقة او التجارة والعمل غير المشروع والسعي نحو تغيير معالمها وذلك من خلال عمليات متتابعة [8] ، ناهيك من ان هناك مسميات عدة لعملية غسيل الاموال فهناك تبيض الاموال اوالتي هي بالاساس اموال مكتسبة بطرق غير شرعية يعاد توظيفها في اعمال وانشطة اقتصادية مشروعة قانونا وتلجا الجهات والاشخاص والجماعات التي تقوم بهكذا نشاطات الى عملية التوظيف حتى وان كانت غير ذات مردود اقتصادي الغاية الاساس هي اضفاء الشرعية القانونية، وتأخذ ظاهرة غسيل الاموال طابعا دوليا وعالميا وقد ساعد في انتشارها وتناميها هي العولمة الاقتصادية والثورة المعلوماتية والشركات المتعددة الجنسيات.

ومن خلال مراحل عملية غسيل الاموال المتعددة فقد ولدت اثارا عدة وارتبطت ايضا بظواهر قديمة وحديثة ومنها ظاهرة الارهاب الدولي لتصبح عملية غسيل الاموال واحدة من منابع تمويل الارهاب على الصعيدين الداخلي والخارجي. لذا فتمويل الإرهاب ينطوي على تدبير الأصول ومداولتها من أجل ترويد إرهابيين بموارد لممارسة انشطتهم. ومع أن هاتين الظاهرتين، أي غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تختلفان من وجوه عدة، فإنهما غالبا ما تستغلان نفس مواطن الضعف في النظام المالي التي تسمح بمستوى غير ملائم من عدم العلانية أو الشفافية في المعاملات المالية. ينطوي تمويل الإرهاب على عرض أو جمع أو تقديم الأموال بقصد إمكان استخدامها في دعم أعمال إرهابية أو تنظيمات إرهابية. وقد تتأتى الأموال من مصادر مشروعة أو غير مشروعة على السواء.

المطلب الثاني: اشكال تمويل الارهاب

يتخذ تمويل الارهاب الدولي اشكال مختلفة ارتبطت بعملية غسيل الاموال [9] وتحت مسميات عده اهمها:

اولا: انشطة الدفع النقدي

أن هناك الكثير من الأعمال التي تتعامل بالنقد في تعاملاتها وتكون هذه الأخيرة مفيدة لعمليات غسل الأموال في مرحلة التغطية مثال ذلك تجارة السيارات المستعملة، وورش الاصلاح ،والمحلات الصغيرة ومحلات المواد الكهربائية ،ومحلات المنتجات الجلدية ،ومحلات مواد البناء ولوازم الحدائق ومكاتب البناء والديكور ....الخ .ولهذا فأن الجهات المصرفية والمالية والامنية المختصة تقوم بالبحث في زيادة الايداعات النقدية التي لا تتوافق مع الزيادة في حجم الأعمالا ، وكذلك المحافظة على معدل التدفق النقدي، بينما الأعمال التي تقوم بها الشركة أو المؤسسة في تناقص ،كما تبحث في الأنماط غير العادية من المدفوعات التي تبدو على غير ذات صلة بالأنشطة التجارية المعنية التي تمارسها، وهو ما موجود في كثير من الدول المتقدمة في حين تعاني الدول النامية من ضعف وترهل هذا النوع من الرقابة الفعالة.

ثانيا: مؤسسات ومكاتب الصيرفة

ظهرت العديد من المؤسسات المالية التي بحكم طبيعة عملها تقبل أيداع الأموال لديها وتقبل دفعها لعملائها خلال العصر الحديث، مثالها مكاتب ومحلات الصرافة .ولمراقبة اعمالها تقوم الجهات المصرفية والمالية بالبحث عن مدى معقولية معدل اجمالي الحركات والتقلبات او الفجائية في حجم الحركات ،والتغير في أنماط الإيداعات –المدفوعات بسبب عدد قليل من الصفقات ذات الحجم الكبير، مثل عمليات شراء كبيرة من مزادات بيع العملة او الشيكات السياحية او أوامر الدفع التي تؤدي الى القيام بعمليات صرف من عدد من الدول او العكس تماماً. وبالتالي اضحت تلك المؤسسات واحده من اشكال تمويل الارهاب الدولي بسبب غياب الرقابة والمتابعة لا نشطة تلك المؤسسات.[١٠]

ثالثا: الانشطة السياحية وشركاتها

تعمل بعض الشركات بأنشطة اقتصادية تشابه مكاتب الصيرفة حيث تقوم بإصدار الشيكات السياحية أو تمارس المدفوعات الدولية، ومن هنا يلجا اليها القائمون والمنفذين لعمليات غسيل الاموال في مرحلتي الإيداع والتغطية بالتجزئة من مراحل عملية غسل الأموال". "وتقوم الجهات المصرفية والامنية بمراقبة المدفوعات(التحويلات) غير العادية للدول غير المتعاونة ،كما حددتها المجموعة الدولية للعمل المالي المعروفة اختصارا باسم (فأتف) وهي منظمة عالمية مختصة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فهي تتبع جميع الاعمال غير المألوفة في صرف اموال كبيرة في هكذا انشطة اقتصادية وتلاحقها".[١١]

رابعا: الانشطة الاقتصادية التجارية

أذ قد يستخدم غاسلو الأموال وممولو الإرهاب هذا النوع من النشاط في مرحلتي الايداع والتغطية للأموال (عن طريق المدفوعات الدولية)، ويكون هذا النشاط قابلاً للاستغلال عندما يكون صغير الحجم ، ويتم التعامل بمنتجات متنوعة أو عندما يتم (التوريد والتوزيع بصورة كبيرة على أساس نقدي (وعادة في بضائع متدنية السعر.[١٢]

خامسا: تجارة المجوهرات والاحجار الكريمة

اذ يعد شراء المعادن النفيسة وسيلة معتمدة عند غاسلو الاموال وممولو الارهاب فضلا عن شراء الأحجار الكريمة والمجوهرات والتحف والأعمال الفنية ، ومن ثم يمكن تسهيل مرحلتي الإيداع النقدي والتغطية بالتجزئة من خلال النشاطات التجارية التي تتضمن تعاملات مرتفعة القيمة ويصعب فيها تقدير او تقييم قيمة البضائع المبيعة ، مما يسمح باستخدام قيم ضخمة ومبالغ فيها لتأييد طلبات الدفع.

وتقوم البنوك والجهات والامنية عادة بمراقبة انماط المعاملات التجارية لانتقال السلع والخدمات التي تتم مع الدول غير المتعاونة حسب القائمة الصادرة عن المجموعة الدولية للعمل المالي ، ولأتملك ميزة نسبية او قدرة على انتاج تلك البضاعة او

الخدمة، وعمليات التبادل التجاري التي تتم والتسهيلات التي تصاحب هكذا تبادلات تجارية. ولقد تنامت ظاهرة جديدة في الآونة الأخيرة بعد احتلال التنظيمات الارهابية لأجزاء من دول كالعراق وسوريا وليبيا وهي بيع الاثار وكثير من المقتنيات الاثرية الثمينة والعمل على تهريبها خارج حدود تلك الدول وبمساعدة كثير من الدول لتلك التنظيمات الارهابية.[13]

سادسا: التحويلات المالية الخارجية

ان عمليات غسيل الاموال التي يتم ضبطها ومعرفة القائمين عليها تكون الاموال المحولة من شركات مختصة بالتحويلات المالية والصيرفة في اغلب الاحيان وقد تكون تلك المكاتب والشركات تعمل في مناطق ذات شروط مالية ميسرة تدعم وتسهل من تلك التحويلات المالية ومنها (بنوك الاوفشور) اليوم.

ومن اجل ضبط هكذا عمليات تقوم البنوك والجهات الامنية بمتابعة النشاطات الاقتصادية الصغيرة والتي تعود ملكيتها لعميل او عميلان ، او الشركات التي تتعامل بأنشطة نقدية وتقوم بعمليات الاستثمار في الاوراق المالية او السندات العائدة لحاملها حيث تحمل هكذا استثمارات درجة عالية من الخطورة في اقترابها من عمليات غسيل الاموال وتمويل الارهاب.

سابعا: الشركات الوهمية

ان استخدام المشاريع الحكومية والقطاع الخاص في كثير من الأنشطة من قبل الشركات الوهمية تساهم في توفير غطاء للمالك الشرعي لتلك الشركات حيث يبقى غير معرف ،وقد يكون الاخير متورطا او مضطلع بعمليات غسيل الاموال او دعم الاعمال الارهابية ، وقد تلجا هذه الشركات الى استخدام مدراء مفوضون يديرون اعمالها من اجل حماية القائمون على غسيل الاموال وتمويل الارهاب ، ناهيك من توظيف العناوين الخارجية لعملية التغطية.

ثامنا: مؤسسات المجتمع المدني وغير الربحية

تتهم هذه المؤسسات في بعض الاحيان بممارستها عمليات غسيل الاموال وتمويل الارهاب لذا ذهبت التشريعات الوطنية والدولية الى ارساء اسس وقوانين لتسجيل هكذا مؤسسات ويتم مراقبة حساباتها وضرورة ان تحصل على اجازة من البنك المركزي لمتابعة الصرف المالي لا نشطتها ومراقبته.

تاسعا: التمويل من الاختطاف والابتزاز

تقوم الجماعات الارهابية بعمليات حجز واختطاف الرهائن وطلب اموال مقابل اطلاق سراحهم ، وتبلغ هذه الاموال ملايين الدولارات ، وفي بعض الاحيان تشترط تلك الجماعات نقل هذه الاموال الى بلدان اخرى تمتاز بالسرية المصرفية ، وتستخدم هذه الاموال في التدريب والتجنيد للجماعات الارهابية ، ومن الامثلة على ذلك قيام منظمة ارهابية بطلب 20 مليون دولار تكون على شكل اغذية ومعونات توزع في منطقة معينة ويكون الغرض الاساس هو دعم المنظمة"[14].

اذ أن الحرمان وتصاعد خط الفقر ذات تأثير مباشر على بعض فئات المجتمع فتؤدي الى انتهاج سلوك يكون جزء من الارهاب كما أن الضغوط الاقتصادية تؤثر بشكل مباشر فتدفع البعض منهم الى اتباع سلوك يكون جزء من الارهاب[15]. ذلك أن المال هو عصب الحياة و من ثم يكون له تأثير فاعل في القرارات والتوجهات ، فيسعى بعض الافراد ألى الحصول عليه بغض النظر عن الوسيلة التي يتبعها ، فالغاية تبرر الوسيلة . وهذا ما حدث في العملية الإرهابية التي قام بها الإرهابي كارلوس في فنزويلا ، عندما قام باحتجاز عدد من وزراء النفط في اجتماع منظمة اوبك طلباً للفدية . وقد يؤدي الحرمان من بعض الحقوق الأساسية، كالعمل والمسكن ألى اندفاع بعض الجماعات ألى الإرهاب ، مثال ذلك أحداث العنف الإرهابي التي حدثت في مدينة لوس أنجلوس بالولايات المتحدة الأمريكية من قبل جماعات السود والملونين نتيجة حرمانهم من العمل والمسكن. مما لاشك فيه أن التخلف الاقتصادي و المعاناة المادية التي يواجهها افراد بعض المجتمعات التي لم تصل جهود الإصلاح الاقتصادي فيها الى اشباع الحاجات الأساسية للمواطنين ، تؤدي الى انتشار ظواهر سلبية في المجتمع مثل

البطالة وارتفاع نسبة التضخم ، لهذا تنشط الجماعات الإرهابية في ظل هذا المناخ الملائم فتدفع ببعض الشباب الى سلوك طريق الجريمة الإرهابية ، ثم تدفعهم الى البحث عن سبل لتعويض الجانب المادي من خلال القيام بعمليات الإرهابية واحتجاز الرهائن وطلب الفدية من الجهات المعنية.[١٥]

عاشرا: التمويل من السطو المسلح على خزائن الشركات الكبرى والبنوك التجارية

يعد السطو المسلح على البنوك وعلى خزائن الشركات الكبرى أحد أنواع الأنشطة الإجرامية الحديثة التي تلجأ اليها الجماعات الإجرامية في العصر الحاضر للحصول على الأموال الضخمة . لذا تسعى المنظمات الإرهابية الى استخدام هذه الوسيلة للحصول على الأموال لتدريب أعضائها وتمويل عملياتها الإرهابية.

احد عشر: التمويل من مبيعات النفط

تلجا الجماعات الارهابية الى تمويل عملياتها المختلفة من خلال القيام بتهريب المنتجات النفطية عبر حدود الدول او باللجوء الى بيع النفط الخام من الاراضي التي قامت باحتلالها ، حيث تقوم تلك التنظيمات الارهابية بتهريب النفط الخام الى دول مجاورة وبيعه بأسعار مخفضة كما حصل عند احتلال بعض الحقول النفطية في العراق وسوريا.

اثنى عشر: التمويل من الاتاوات والضرائب والرسوم

لجات التنظيمات الارهابية الى تمويل مجنديها ومصروفاتها عن طريق فرض الضرائب والرسوم على السلع والخدمات المارة في اراضي تقع تحت سيطرتها ، كماو فرضت اتاوات على اصحاب المحلات واصحاب الأنشطة الاقتصادية في مناطق خاضعه لها ووصل الحال الى فرض تلك الاتاوات على اجور ومرتبات الموظفين والعاملين.

المطلب الثالث :انواع تمويل الارهاب

مع تعدد صور وأشكال الإرهاب، واختلاف أهدافه ونطاقه والمتضررين من العمليات الإرهابية، نجد أن هناك العديد من التصنيفات والتقسيمات التي وردت في أشكال وأنواع تمويل الإرهاب، فهناك من قسم الإرهاب لإرهاب دولة، وإرهاب فرد أو جماعة أو منظمة، وهناك من يقسمه إلى إرهاب محلي، ودولي وإقليمي.[17] ومن أهم أنواع الإرهاب ما يلي:

النوع الأول الإرهاب المحلي: هو الذي تقوم به الجماعات الإرهابية ذات الأهداف المحددة في نطاق الدولة، والذي لا يتجاوز حدودها، ولا يكون له ارتباط خارجي بأي شكل من الأشكال، كأن ينتمي القائمون بالعمل الإرهابي وضحاياه إلى جنسية الدولة التي وقع بها العمل الإرهابي، وأن تنحصر نتائج ذلك العمل الإرهابي داخل حدود الدولة ذاتها، وأن يتم التخطيط والإعداد والتمويل لذلك العمل الإرهابي في نطاق السيادة القانونية لتلك الدولة، وألا يكون هناك أي نوع من الدعم المادي أو المعنوي من الخارج.[18]

النوع الثاني الإرهاب الإقليمي: مما لاشك فيه أن الإرهاب يُعد احد الحقائق التي انتشرت مطلع القرن الحادي والعشرين ، بل وأن دوره على حدً قول بعض الكتاب قد أصبح يتعاظم بتقلص المجال المتاح للحروب التقليدية نتيجة للتوازن النووي، والقدرة التدميرية الهائلة للأسلحة الحربية،... هذا على المستوى الدولي باعتبار الإرهاب أحد مظاهر العنف السياسي في هذا العالم المعاصر، أما بالنسبة للنطاق الإقليمي، فقد كان الإرهاب ومنذ وقت طويل حقاً مشكلة إقليمية حادة، أدت إلى تغير الأوضاع السياسية والأمنية في كثير من أقاليم العالم المختلفة، وخير مثال على ذلك انتشار الإرهاب على النطاق الإقليمي (اسرائيل) فكما قامت (إسرائيل)على الإرهاب، فإنها لا زالت تمارسه وتعيش في ظله.[19] ، والدور التركي والايراني والسعودي والقطري في المنطقة العربية يعد اليوم واضحا في دعم ومساندة الارهاب

النوع الثالث الإرهاب الدولي: هو ذلك الإرهاب الذي تقوم بتمويله الدول من خلال مجموعة من الأعمال والسياسات الحكومية لنشر الرعب بين المواطنين ولإخضاعهم

لرغبات الحكومة، وفي الدول الأخرى لتحقيق الأهداف التي لا تستطيع الدولة تحقيقها بالوسائل والأساليب المشروعة. لأن إرهاب الدولة قد يكون في الداخل من خلال التعسف في استعمال السلطة، وهو ما يسمى بالإرهاب القمعي أو الإرهاب القهري، وقد يكون على المستوى الخارجي ويمارسه بصورة مباشرة كالعمليات التي تنفذه وحداتها العسكرية ضد المدنيين في دولة أخرى ويسمى بالإرهاب العسكري، وقد يكون بصورة غير مباشرة من خلال دعم الجماعات الإرهابية في بعض الدول، وإمدادها بالسلاح والأموال لتمويل عملياتها، وقد تقوم بتدريب أفراد هذه الجماعات في معسكرات تدريب خاصة، ثم يتم تصديرهم إلى الخارج، أو تأمين المأوى لهم بعد عملياتهم[20].

النوع الرابع : الارهاب المتنوع: وقد تتعرض بعض الدول الى ارهاب يتضمن الانواع الثلاثة الانفة الذكر فالإرهاب المتنوع هو ارهاب يتم تمويله من جهات ثلاث محلية واقليمية ودولية في ان واحد فتتعاون الجهات الثلاث لنشر الرعب وعدم الاستقرار الداخلي في تلك الدولة المستهدفة وهو ما حصل في العراق بعد عام 2003.

المبحث الثاني: منابع وسبل تمويل الارهاب

المطلب الاول : ماهية مصادر وأساليب تمويل الإرهاب :-

تختلف أساليب تمويل الإرهاب تبعاً لنوع الإرهاب، ومع ذلك فيوجد نوعان أساسيان من الأساليب التي يتبعها ممولو الإرهاب في أمداد الجماعات الارهابية بالأموال والأدوات اللازمة للقيام بعملياتهم الاجرامية ،هما[21]:

النوع الاول :- التمويل المباشر بالأموال النقدية والعينية التي تقدمها بعض الدول الكبرى (التمويل الخارجي للإرهاب): لاشك في أن هناك بعض الجماعات الارهابية تتلقى دعماً مالياً من اجهزة وحكومات اجنبية ،بحيث تتمكن بواسطة هذا الدعم من الاستمرار في نشاطها والمحافظة على بقائها والحصول على الأسلحة اللازمة للقيام بعملياتها ، وتوفير التدريب الملائم والمستمر لأعضائها ، وتجنيد بعض العناصر التي تقتنع بأفكارها في مختلف الدول لتستعين بها عند اللزوم في تنفيذ مشروعها

الإجرامي . وقد أدركت الجماعة الدولية اثر الإرهاب على العلاقات الدولية ، فاعتبرت أن سلوك الدولة المساندة للإرهاب يعد جريمة دولية ضد السلم والامن الدولي[٢٢]

النوع الثاني :– التمويل المباشر بالأموال النقدية والعينية من قبل بعض الأفراد والجماعات والمؤسسات (التمويل الداخلي للإرهاب): تلجا قوانين الكثير من الدول الى محاربة هذا السلوك من خلال سن القوانين التي تعاقب بالإعدام او الاعمال الشاقة لمرتكبي مثل هذا السلوك سواء كان فردا او مؤسسة او جماعة[23].ويتم تدريب الجماعات الارهابية بأعداد دورات تدريبية من قبل مخططي الارهاب ومما لاشك فيه ان هذا الامر يتطلب توفير الاموال اللازمة والمدربين لذلك.

النوع الثالث : التمويل المختلط المباشر وغير المباشر ويتمثل هذا النوع في حصول الارهابيين على اموال من مصادر اهمها:

– مساعدة الدول الداعمة والساندة للإرهاب.

– التمويل من الجماعات الارهابية العرقية –الدينية واضحت هذه المجاميع تستخدم الجنات الضريبية وتهريب الاموال

– التهديد والابتزاز واستخدام التهديد بالعنف

– من مؤسسات وهمية

– من السطو المسلح ،الخطف ،المخدرات ، التجارة غير المشروعة[٢٤]

المطلب الثاني : أهم عوامل تسهيل تمويل الإرهاب :-

هناك عدد من العوامل التي يمكن أن يستغلها ممولو العمليات الإرهابية ، أهمها ضعف القوانين الداخلية في الدولة[25] فاذا وجدت في القوانين المنظمة للنشاط المالي والاقتصادي ، كقوانين الرقابة على البنوك وسرية المعلومات ، ثغرات معينة، فأن غاسلي الأموال وممولي الإرهاب يركزون عملياتهم في الدولة ويجعلونها مسرحاً لها ، وبذلك تصبح بيئة مناسبة وجاذبة للاختراق وتمرير عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب .

فانه يمكن تحديد أهم المظاهر التي تشجع عمليات تمويل الإرهاب[26] والتي تتمثل بالاتي:

ضعف القوانين المنظمة لتأسيس الشركات وتسجيلها ، وخاصة أذا كانت تتضمن شروطاً سهلة وتسمح بإصدار أسهم لحاملها ، بحيث تنتقل بسهولة من مالك لآخر دون أمكانية الرقابة عليها

عدم وجود ضوابط رقابية حازمة على عمليات الصرف الأجنبي بالنسبة للأموال الداخلة الى الدولة والخارجة منها .

وجود نصوص قانونية متشددة بخصوص سرية المعلومات ، ما يترتب عليه عدم استطاعة السلطات الأمنية مراقبة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب المشبوهة.

ضعف ممارسة أعمال الرقابة على الحسابات المصرفية للعملاء لدى البنوك ، كما يصعب التحقيق مع هؤلاء العملاء في ظل وجود هذه النصوص اي نص (سرية المعلومات).

عدم تجريم عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب ، حيث أن بعض الدول ما زالت قوانينها خالية من نصوص صريحة تجرم هذه العمليات .

وجود ثغرات في النصوص القانونية التي تجرم التستر على القائمين بعمليات غسل الأموال أو تمويل الإرهاب .

عدم وجود قوانين تحكم عمليات التحويلات المالية الكبيرة والزام الجهات الرقابية والبنوك بالإبلاغ عنها والتي تكون في ظروف اقتصادية غير مستقرة.

السرية التامة وفتح حسابات لا شخاص غير معرفين وصعوبة معرفتهم في ظل انتحالهم لا سماء وهمية وارقام مجهولة وهو ما يجعل امر متابعتهم امرا مستحيلا .

غياب تشريعات قانونية تصادر جميع الاموال المشبوهة في تمويل الارهاب . التسهيلات القانونية والاجراءات المبسطة في فتح الشركات والبنوك وفروعها ومكاتبها وصعوبة متابعتها .

المطلب الثالث :خصائص عمليات تمويل الإرهاب الدولي

هناك خصائص أساسية للأعمال التي يقصد بها تمويل العمليات الإرهابية تميزها عن غيرها من الأفعال الإجرامية الأخرى ، وأهمها[17]:

خاصية الخفاء :ان أهم ما يميز عمليات تمويل الإرهاب خاصية الخفاء ؛ اذ أن هذه العمليات تتم عادة في سرية تامة ، وذلك أيا كانت الوسائل المستخدمة فيها ، ولهذا فأنه من الصعب أثبات ارتباط ممولي الإرهاب بأية أنشطة إجرامية محددة ، ولا يحتمل ضبط أعضائها متلبسين بمزاولة عمليات إجرامية . وان متطلبات السرية في أعمال تمويل الإرهاب وعمليات نقل الاموال يجب ألا تظهر في العلن ، والأموال الضرورية قد لا تأتي من عملية إجرامية ، بل تأتي من دول أو منظمات شرعية تستطيع أن تمول النشاطات الإرهابية ، ومن ثم هناك إخفاء للمصدر والمكان الذي تذهب اليه هذه الأموال.

خاصية التنظيم :فتمويل الارهاب يكون منظم ومخطط أي انه فعل تحكمي لنشاط منسق ومتصل.

خاصية العنف او القوة او التهديد باستخدامها قد تستدعي عمليات التمويل في بعض الاحيان الى استخدام القوة او التهديد باستخدامها للأشخاص الذين يرفضون التعامل في كثير من الاحيان.

الخاصية السياسية : ترتبط في الاغلب عمليات التمويل بجهات سياسية متنفذة داخل الدولة الامر الذي يسهل عمليات انتقال الاموال دون ان تترك أي اثر لها. ولعل الجدير بالذكر ان المجاميع الارهابية في الماضي كانت بحاجة الى القليل من الاموال لعملها اما اليوم فصبح البحث عن الاموال حاجة حيوية.

المبحث الثالث : الاثار المترتبة على تمويل الارهاب الدولي

المطلب الاول : الاثار السياسية:

ان ما تتعرض له البلدان النامية من تحولات من جراء العمليات الارهابية وتمويلها الدولي ادى الى اضعاف دور الدولة وانسحابها من تحمل مسؤولياتها في تدبير بعض

الجوانب الاساسية من السياسة العامة ،كالاقتصاد والتنمية الاجتماعية والتعليم . والصحة .. الخ

ولعل مما ادى الى تزايد تأثر اغلب البلدان النامية بالعمليات الارهابية هو لاعتبارات اهمها[28] :

-.ضعف وهشاشه اجهزة الدولة وعدم رسوخ مؤسساتها في العديد من القضايا .تفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وعدم قدرة الدولة على مجابهتها تدني القدرات التكنولوجية للعديد من هذه الدول وضعف امكانياتها الاستخباراتية والعسكرية.

لقد اضحت بعض الدول (الصومال ، افغانستان، سوريا ، اليمن ، ليبيا...الخ) تفتقد الى سلطة مركزية قادرة على ممارسة السيادة في حدودها الدنيا وهو ما يبرر للدول الكبرى التدخل في شؤونها الداخلية والسيطرة على ثرواتها.

و في ظل تنامي التمويل الدولي للإرهاب تعددت الذرائع في التدخل في الشؤون الداخلية للدول النامية بحجة الوقاية من الإرهاب، واضطهاد الشعوب والتنكيل بهم في كل مكان وانتهاك حرماتهم، وإعمال القتل والنهب للشعوب وأملاكهم، سواء في أفغانستان أو العراق، أو الفلبين، سوريا ، ليبيا، اليمن فضلاً عن التضييق على العرب في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية واعتقال المئات منهم دون سبب.[29]

والجدير بالذكر ان كثير من الدول المتقدمة قد سعت الى دعم التنظيمات الإرهابية وايوائها عبر وسائل عده وتحت ذرائع مختلفة ولعل اهمها:

ايواء الدول للتنظيمات والشخصيات الإرهابية[30]: حيث سمحت بعض الدول لأفراد- تلك التنظيمات والجماعات بالإقامة بها، بل ومنحت بعضهم جنسيتها بدعوى الديمقراطية وحقوق الإنسان بالرغم من علمهم بمدى خطورتهم. فعلى سبيل المثال:

سماح الولايات المتحدة الأمريكية للشيخ عمر عبدالرحمن عضو الجماعة الإسلامية بالإقامة في أمريكا وكوّن خلية في نيوجرسي للاستفادة منه في جمع التبرعات

للمجاهدين الأفغان، وتشجيع المتطوعين إلى أن حدثت عملية مركز التجارة العالمي الأولى وقبض عليه وحكم عليه بالسجن مدى الحياة.

كذلك سماح بريطانيا لمجموعة من تنظيم الجماعة الإسلامية وتنظيم الجهاد (الإخوان المسلمين)أخيرا عقب تغير لنظام الحكم في مصر 2013 والتنظيمات المتطرفة الأخرى بالإقامة بها ورفضها تسليمهم للسلطات المصرية نظير عدم تعرض المصالح البريطانية داخل بريطانيا أو خارجها للعمليات الإرهابية.

كم عملت كل من الدانمارك وهولندا على دعم بعض أعضاء تلك التنظيمات والقاء بها، مما ساعدهم على تكوين خلايا بتلك الدول.[٣١]

مساعدة بعض الدول للدول الراعية للإرهاب: حيث ساهمت تلك الدول في رعاية – ومساندة ممارسات بعض التنظيمات والأفراد وأيضاً بعض الدول ، فقد شهد العالم اتساع نطاق الممارسات الإرهابية على المستوى العالمي، حيث لعبت تلك المساندة وهذه الرعاية وذلك التأييد دوراً في نشأة وظهور العديد من المنظمات الإرهابية التي تنفذ أهداف الدول وتحقق مصالحها، ولا ننسى في هذا دور مخابرات بعض الدول في هذا الشأن وفي إدامة وجود هذه المنظمات وتدريب عناصرها وفي التخطيط الدقيق لعملياتها، فكانت هذه الدول والأنظمة بذلك تحقق أهدافها وضغوطها السياسية تجاه الدول الأخرى عبر تلك الممارسات الإرهابية، متفادية الدخول في حروب دولية غير مأمونة العواقب، وكان للدول الغربية الباع الطويل في هذا الشأن ولا زالت مع استخدامها القوة أو التلويح باستخدامها، حتى لا تغلق في وجهها أبواب العالم النامي وتحتفظ بسيطرتها على مقدراتها وتبقيها تحت السيطرة الاستعمارية والتفرقة وهذا مما يُعد بحد ذاته إرهاباً بل هناك من الدول من تتبع الإرهاب منهجاً وأسلوباً في سياستها الخارجية.[٣٢]

ترويج الدعايات والاشاعات القصد منها التقليل من سمعة الدولة وهيبتها أمام الرأي – العام المحلي والخارجي ويهدد امنها واستقرارها الداخلي . ويعد ذلك فرصة مواتية لأعدائها لبث الدعاية المغرضة وترويج الشائعات مما يؤثر على سمعة الدولة ومكانتها

بين الدول، كما أن ذلك الأمر ينال من الثقل السياسي للدولة سواء كان ذلك على المستوى الإقليمي أو المستوى الدولي، وتعمل على تثبيط جهود رجال السياسة فيها والحد من نشاطاتها الخارجية واتصالاتها الدولية.[٣٣]

التدخل في الشؤون الداخلية للدول: وذلك من خلال العمل على تغيير الأنظمة – القائمة مخالفة بذلك مبادئ الأمم المتحدة التي تمنع ذلك، علاوة على محاولة التدخل في النظم التعليمية بالدول والنواحي الثقافية والاجتماعية.[٣٤]

في الغالب الجريمة السياسية يكون الباعث على ارتكابها سياسياً كذلك فإنه لا يمكن القول بأن كل جريمة سياسية تنطوي على إرهاب. [35] الا ان قيام بعض الدول المتقدمة بعملية ادارة الصراعات السياسية وتصفية المخالفين والمنافسين، كما حدث في كثير من الدول الإسلامية، حيث يلجأ إليه أطراف النزاع لتحقيق أهداف سياسية أو للتعبير عن موقفهم تجاه قضايا سياسية معينة[36] يعتبر ذلك وسيله من وسائل وذريعة من ذرائع التدخل الخارجي.

ان تهديد الوحدة الوطنية من اهم الاثار السياسية لتمويل الارهاب فقد يؤدي الإرهاب إلى آثارٍ خطيرة على الصعيد الوحدة الترابية للدولة، وإحلال سلطات محلية أو عرقية أو طائفية أو غيرها محل السلطة الرسمية في بعض أقاليم الدولة، وهو ما يؤدي حتماً إلى إضعاف السلطة المركزية، وقد ينتج عنه الانقسام إلى دول عدة، أو حدوث الحرب الأهلية، وذلك ما يسعي إليه منظرو الإرهاب ومنظموه في كثير من دول العالم. وخير دليل على ذلك ما حدث في العراق وسوريا وغيرها من الدول الأخرى.[٣٧]

ومن الاثار المترتبة على الارهاب هو اعادة نمط تنظيم العلاقات بين الدول قد تكون العلاقات الدولية من ضحايا الإرهاب الدولي الذي أصبح لا يعترف بالحدود الإقليمية أو الدولية؛ بل يخطط له في دولة وينفذ في أخرى، ويأتي تمويله من ثالثة ويلجأ القائمون عليه إلى دولة رابعة وهكذا، وهو ما يسهم في تعقيد المشكلة، وإعطائها أبعاداً تتجاوز الأضرار والأبعاد المحلية، خصوصاً أن العالم أضحى يشبه القرية الكونية الواحدة؛ وهو ما أدى إلى اختصار المسافات وتشابك مصالح الدول بعضها مع بعض،

ووجود أفراد ينتمون لمختلف الدول الأخرى على إقليم كل دولة؛ وبما أن الإرهاب يحاول الضرب في أي مكان في العالم إذا توافرت له الفرصة لاقتناص مصالح الدول المستهدفة؛ فإن ذلك يثير الكثير من الإشكالات السياسية سواء في مجال التحقيق وتعقب المجرمين، أو في مجال تبادل الاتهامات بالإهمال والتقصير في حماية البعثات الدبلوماسية ومصالح الدول الأجنبية، وكذلك لجوء الإرهابين إلى دول أخرى هروباً من وجه العدالة مما يثير الكثير من الخلافات حول إيوائهم أو تسليمهم أو التستر عليهم وغيره من الإجراءات التي ربما لا تُرضي الدولة المتضررة ، التي تحاول ملاحقة الجناة في أي مكان من العالم، وفي حالة عدم تعاون الدول التي يلجأ إليها هؤلاء الإرهابيون فإن ذلك سيؤدي إلى توتر العلاقات السياسية وقد يؤدي إلى القطيعة بين الدول أو إلى ما هو أبعد من ذلك.[38] وقد نتج عن عمليات العنف الإرهابي التي قامت بها بعض الجماعات المتطرفة في دول المنطقة العربية العديد من الآثار السياسة سواء على المستويين المحلي، أو العالمي.[٣٩]

ومن تلك الاثار السياسية على الصعيد الدبلوماسي هناك اساءة استعمال امتياز الحصانة الدبلوماسية في التعاملات الدولية اذ ساء استخدام امتياز الحصانة الدبلوماسية وحصانة الحقيبة الدبلوماسية من قبل داعمي الارهاب عن طريق إرسال أسلحة، أو بيانات وتعليمات أو تمويل للجماعات الإرهابية خصوصاً إذا كانت الدولة ضالعة في هذه الأعمال، أو تشجع على ارتكابها، أو تسمح به، أو تُرتكب الأعمال الإرهابية لحسابها، أو بتحريضها.[٤٠]

ولعل مما يفعل الاثار السياسية لتمويل الارهاب الافتقار إلى قبول عالمي لمبدأ إما التسليم أو المحاكمة في كثير من الدول إذ يتوقف منع الإرهاب بالنسبة للمستقبل ومكافحته على تعاون الدول كافة على ملاحقة المجرمين أو تسليمهم وبالتالي يجب ألا يحول الدفع بالجريمة السياسية دون تسليم الإرهابيين مالم تتعهد الدولة المطلوب إليها التسليم بإحالة الدعوى إلى قضائها لمحاكمتهم أو بنقل الإجراءات القضائية إلى دولة أخرى كي تقوم بمحاكمتهم.

وان ارتباط تمويل الارهاب بالفساد المالي والاداري في الكثير من الدول النامية ادى الى ان يصبح حماية المفسدين والتستر على اعمالهم يتم من خلال ايجاد المبررات وعقد كثير من الصفقات السياسية وحتى على حساب الوحدة الوطنية للدولة.

المطلب الثاني: الآثار الأمنية لظاهرة تمويل الإرهاب

إن من أبرز آثار الإرهاب وأخطاره في المجال الأمني هو فقدان الامن والاستقرار داخل حدود الدولة، فتمويل الإرهاب في حقيقته ما هو إلا جريمة بشعة تُلحق الضرر بالأفراد والمجتمعات وأنظمة الحكم على حد سواء. وان الاثار الامنية المترتبة على تمويل العمليات الإرهابية [41]تأتي في مقدمة الآثار السلبية المباشرة في أي مجتمع، وتتمثل أبرز التأثيرات الأمنية حيث تمثل الجرائم الارهابية رسالة مباشرة من مرتكبيه يوجهونها إلى من يختلفون معهم في الافكار والمعتقدات عن طريق ارتكاب عمليات إجرامية تهدف إلى إشاعة الخوف والذعر والرعب على نطاق واسع، وهنا تستهدف أبرياء من أجل إثارة الخوف والفزع بين الناس.

وكذلك تلجا الجماعات الارهابية الى الترويج للأفكار والشائعات حيث تلجأ المنظمات الإرهابية أو الدول التي تمارس الإرهاب لضرب الوحدة الوطنية لدولة ما عن طريق القيام بترويج أفكار مسموعة وشائعات تشكك المواطن في دولته وتضعف في نفسه روح الانتماء والمواطنة وانعدام الثقة وخلق جو مشحون بين المواطنين مما يؤدي إلى إشعال نار الفتنة بين القبائل والطوائف المختلفة في الدولة، وزعزعة الأمن والاستقرار بها، ويصبح المناخ ملائماً لارتكاب أعمال تخريبية ضد المؤسسات الاقتصادية والمنشآت الحيوية، أو تنفيذ عمليات القتل والاغتيال، وربما أدى ذلك إلى نشوء حرب طائفية تفتك بالبلد وتقسمه إلى دويلات[42]. إن ترويج الأفكار والشائعات من الأخطار الأمنية العظمية التي تؤدي إلى إثارة الفوضى عن طريق بث الإشاعات، في أوساط المجتمع ومن الاثار الامنية لتمويل الارهاب هي:

التفجيرات المستمرة والانتحارين: أوجدت تلك التفجيرات المستمرة والعمليات الانتحارية نوع من التوجس والخوف لدى بعض شرائح المجتمع، ولاسيما بعد ظهور

العديد من حالات اختباء المنتمين لتلك الجماعات في المجمعات والعمارات السكنية، أو السطو على ممتلكات المواطنين وسياراتهم وأخذها بالقوة، أو سرقة سيارات المواطنين واستخدامها في تهريب الأسلحة[43]. إن فقدان الأمن يؤدي إلى كثير من السلبيات التي لا يمكن حصرها، ومنها انشغال المجتمع بعناصره المختلفة ومؤسساته الرسمية وغير الرسمية بقضية الإرهاب – وقاية وضبطاً – وما يترتب عليه من آثار سلبية في مسيرة التنمية والبناء بصفة عامة. كما أن انعدام الشعور بالأمن وعدم الطمأنينة والخوف في مجال الحياة العادية نتيجة حالة القلق الدائم الذي يعيشه الفرد، حيث لا يدري متى سيصيبه الخطر الناتج عن الإرهاب أو متى يداهمه الإرهابيون في مسكنه أو في طريقه وحالة عدم الاطمئنان لدى العوائل عند ذهاب ذويهم لممارسة اعمالهم اليومية.

الحذر الامني وعمليات التفتيش: توصف هذه التعليمات بأنها قواعد جامدة، وملزمة للعاملين بالأجهزة الأمنية، تشير إلى مجموعة من الإجراءات الأمنية التي يتم إتباعها تخوفاً من وقوع أية أحداث أو جرائم إرهابية، الامر الذي يتسبب وفي بعض الاحيان في تعطيل الكثير من الأنشطة الاقتصادية .

فقدان الثقة بالأجهزة الأمنية في الدولة: وما يعكسه ذلك من آثار تؤدي إلى زيادة الحذر واتخاذ الحيطة، وربما أدى ذلك بفئة معينة من المواطنين إلى توظيف أجهزة حماية خاصة، مما يؤدي إلى انخفاض الروح المعنوية لدى الفئات الأخرى التي لا تستطيع حماية أنفسها، وبروز الشائعات والاستماع إليها وتصديقها. زيادة عدد أفراد رجال الأمن والأجهزة الأمنية لمكافحة الإرهاب ومقاومة الإرهابيين مما يؤثر على نواحٍ أخرى اقتصادية أو أمنية. وكذلك الزيادة في الوقت الذي يمضيه رجال الأمن في البحث عن الإرهابيين ومقاومتهم مما يمكن صرفه في مجالات أخرى..

المطلب الثالث :الآثار الاقتصادية للإرهاب الدولي

يفرض الارهاب اثارا اقتصادية كبيرة على المجتمعات وتؤدي الى اضرار مادية مباشرة على المدى الطويل والمتوسط والقصير ، وتكون هذه الاثار مباشرة وغير مباشرة على اقتصادات الدول النامية .

فالأثار التي يحدثها تمويل الارهاب لا يقتصر على الضحايا البشرية والحاق الاضرار المادية وغير المادية كضحايا ارهاب وانما تمتد تلك الاثار لتشمل كل ما ينفق من بلايين الدولارات على الوقاية ومحاولة كشف مصادر الارهاب ومعاقبة الارهابين .

ويوضح المخطط الاثار المترتبة لتمويل الارهاب

مخطط الاثار المترتبة على تمويل الارهاب

المخطط من اعداد الباحث

تشترك جميع الدول في الآثار العامة المترتبة على أي متغير دولي، وتبعا لتميز كل مجتمع بعدد من الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فإن مدى تأثر أي دولة بالمتغيرات الدولية يتفاوت بحسب اتفاقها أو اختلافها مع الآخرين في هذه الخصائص، ولذا فإن الآثار الاقتصادية الطويلة الأجل للإرهاب سلبية على كل الأصعدة، بينما في الأجل القصير قد تكون هناك آثار سلبية وايجابية، محلية أو إقليمية ولكن لا يعتمد عليها لبناء السياسات الاقتصادية، وتعتمد الآثار الاقتصادية للإرهاب بشكل كبير على نطاقه، وغني عن القول أن الاستثمارات ورؤوس الأموال ستتجه إلى البيئة الآمنة أو الأكثر أمانا في العالم، وعندما يكون الإرهاب ذا صبغة عالمية دولية فإن آثاره ستكون كبيرة على المستوى العام، كما أن أكثر الدول تأثرا به هي تلك الدول المستهدفة، وبتنوع الاعمال الارهابية تتنوع اثارها وخلال عام كمثال مبسط لسنة

واحده هي 2013ومن ملاحظة الجدول حيث التكاليف ب المليون دولار امريكي نلاحظ ان هذه الارقام البسيطة تتضاعف ارقام مجابهتها والتصدي لها من خلال متضمنته موازنات تلك الدول من تخصيصات مالية لمجابهة الارهاب.

جدول رقم (1) اثار وتكاليف العمليات الارهابية لعام 2013

(التكاليف (مليون دولار امريكي

التكاليف	اثار العمليات الارهابية
𓀀	الوفاة
𓀁	الاصابات
𓀂	الانفجارات
𓀃	الهجوم على البنى التحتية
𓀄	هجوم مسلح
𓀅	اختطاف
𓀆	اخذ رهائن
𓀇	احتجاز رهائن
𓀈	الاعتداء على العزل
𓀉	الاغتيالات

𓀊الجدول من اعداد الباحث اعتمادا على : تقرير وزارة الخارجية الامريكية ، 2014انظر
https://www.hrw.org/ar/world-report/2013/country

وهناك نوعين من الاثار الاقتصادية المترتبة على الارهاب

اولا:الاثار الاقتصادية المباشرة:

أ – الاضرار البشرية والمادية: تشير الكثير من الوقائع الى الاثار الناجمة فور حدوث اي عمل ارهابي، وتتمثل تلك التأثيرات في الاضرار التي تلحق في الاصابات البشرية (قتلى، جرحى) واضرار تلحق بالمناطق السكنية والحضرية ويشار الى تلك التأثيرات بالمباشرة او الاولية .

ب_ الاثار المترتبة على الاقتصاد الجزئي: يترتب على تمويل الارهاب اثارا تمس الاقتصاد الجزئي والكلي وعلى حد سواء وتحدث الاعمال الارهابية وتمويلها اثارا واضحه تمس كل من :

المستوى المعيشي للعوائل.

.القطاع الخاص وبالأخص قطاع الشركات

.القطاع العام

ان للهجمات الارهابية وتمويلها اثارا سلبية على حياة الافراد ومعيشتهم وتسبب لهم الخوف والرعب وعدم الاستقرار الامر الذي يعيق اعمالهم وتوقف مصادر دخلهم ويؤدي الى تدني مستوى معيشتهم وهو ما يزيد من الهجرة الجماعية الى خارج الدولة في احيان وهجرة داخل الدولة ذاته نتيجة للأعمال الارهابية وهو ما حدث (العراق – سوريا –اليمن –ليبيا). ولا يختلف الحال بالنسبة للأعمال التجارية والمهن واصحاب الشركات فالأعمال الارهابية تؤدي الى توقف الكثير من الاعمال والمهن ولاسيما في ظل تنامي الاحداث الارهابية المتكررة فالخسائر المستمرة في راس المال البشري والمادي تؤثر كثيرا على الأنشطة الاقتصادية من خلال ردود الفعل المباشرة لتلك الاحداث .ومهما تكن تلك الاحداث صغيره او كبيره الا ان تكرارها يظهر اثارها المباشرة على الأنشطة اعلاه. ويترتب على الاحداث الارهابية الكثير من التكاليف والناشئة من التدمير المادي للبنى التحتية العامة او المباني او تدمير الهياكل العسكرية او المعدات وهنا تكون مضطرة الحكومات في الدول النامية للقيام بصرف البلايين من الدولارات لاعادة اعمارها وللكشف ومحاكمة ومعاقبة الارهابين.

ثانيا: الاثار الثانوية ان تمويل الارهاب العالمي يعد رخيص الكلفة بالنسبة للإرهابيين ويتطلب منهم القليل من الموارد البشرية الا ان تكلفة مواجهته وتأثيراته تعد باهظة التكاليف ، تتنوع الاثار الثانوية المترتبة على تمويل الارهاب وعلى مختلف المستويات لتشمل قطاعات مختلفة اهمهما :

.قطاع السياحة

.قطاع الاستثمار الاجنبي

.اسواق الاوراق المالية

.الادخار والاستهلاك

.التجارة الخارجية

.النمو والدخل القومي

.اولا –الاثر على قطاع السياحة

يعد قطاع السياحة من اكثر القطاعات الاقتصادية تاثرا في التحولات والاحداث الارهابية التي تشهدها البلدان النامية ، ومن هنا فان الاضرار التي تلحق باقتصاديات تلك الدول تكون بالغة التأثير ولاسيما تلك البلدان التي تلعب فيها العائدات السياحية المباشرة وغير المباشرة دورا فعالا في تنميتها الاقتصادية .

فالعائدات السياحية تشكل نسبة كبيرة في موازين المدفوعات للعديد من الدول النامية وقد فاقت تلك العائدات عائدات جميع القطاعات الانتاجية ويستثنى من ذلك البلدان النفطية

ثانيا– الأثر على الاستثمار الاجنبي: يلعب الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي دور مؤثر في جلب التدفقات المالية الخارجية ، ونتيجة لعدة متغيرات ولعل في مقدمتها الاضطرابات السياسية وكثرة المخاطر الجيوسياسية بالدول النامية ادى ذلك الى تراجع صافي التدفقات المالية الخارجية فبعد ما بلغ حجم تلك التدفقات 419,9 مليار دولار عام 2013 تراجع ليصل 167 مليار دولار عام 2014 اي بمعدل انخفاض قدره 60% بما يعد اقل حجم للتدفقات المالية على الاطلاق لأكثر من 10 سنوات[45] . ويلاحظ تقلص التدفقات المالية للدول النامية الاسيوية عام 2014 بعدما شهدت ارتفاعا عام 2013 حيث انخفض نصيبها من التدفقات من 314,8 مليار دولار عام 2013 الى 198 مليار دولار عام 2014 اي بنسبة انخفاض قدرها 37 في المائة في حين سجلت التدفقات صافي تدفق للخارج في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا بلغ نحو 88 مليار دولار عام 2014 مقارنة بصافي تدفق للخارج بلغ 72,3 مليار دولار عام 2013 [46] ، وهو الامر الذي يظهر الاثار المترتبة على النزاعات المسلحة وعدم الاستقرار وهي تؤدي بالمحصلة الى :

1. تدهور معدلات النمو الاقتصادي.

2. انخفاض معدلات الاستثمار.

3. زيادة الإنفاق على الدفاع على حساب القطاعات التنموية الأخرى.

ثالثا– الأثر على الأسواق المالية : تتمتع الأسواق المالية بأهمية اقتصادية كبرى سواء في الاقتصاد المحلي أو الإقليمي أو الدولي نظرا لدورها المميز في نقل رؤوس الأموال، ولذا فإن هذه الأسواق تتأثر بشكل كبير بالأوضاع السياسية والأمنية.

رابعا: الأثر على الادخار والاستهلاك

تنخفض المدخرات الوطنية كثيرا بارتفاع وتنامي حالات الارهاب حيث بضعف الاستقرار السياسي والامني والاقتصادي وتنخفض معدلات الاستهلاك وتزداد معدلات الفقر داخل الدول النامية فبدل ان توجه الاموال نحو الاستثمارات وزيادة المدخرات يكون العكس من ذلك .

خامسا: الأثر على التجارة الخارجية: نظرا للعلاقات التشابكية بين مختلف أوجه الاقتصاد، ونتيجة للأوضاع السياسية والأمنية الدولية لذلك تأثرت المعاملات التجارية بين الدول بالإرهاب وتمويله فقد انقطعت الكثير من الطرق البرية التجارية بين الدول النامية وادى ذلك الى توقف التجارة البينية واتجهت الكثير من الاموال في محاربة الارهاب بدل من تمويل التجارة ما بين الدول النامية والمتقدمة وتنمية وتشجيع التبادل التجاري.

**الخاتـــــــ

عمليات غسيل الاموال بعمليات تمويل الارهاب واتخذت اشكالا مختلفة ، وقد اضحت الكثير من الدول مصدرا من مصادر الارهاب ومصدرا له ، واخذت تنشى حاضنات للإرهاب في دول اخرى وتمدها بالتمويل وعبر وسائل متنوعة . ان الدول النامية اليوم تعاني من تنامي ظاهرة الارهاب في ظل ضعف تشريعاتها القانونية المجابهة للإرهاب وضعف نظمها الاقتصادية والمصرفية وهو وماجعل الاثار المترتبة على الارهاب تبدو واضحة . لذا سعت الدول الى بناء منظومات لمواجهة الاعمال الارهابية والتصدي للعمل الارهابي قبل وقوعه ومحاولة تجفيف مصادر التمويل سواء اكانت داخلية ام خارجية ،فتتبع حركة راس المال اصبح من الضروريات وهنا ليس المقصود اعاقة حركة راس المال بقدر ما هو ايجاد السبل لمعرفة مصادر التمويل سواء اكانت داخلية او خارجية. وقد بدت المساعي الدولية اليوم واضحه في تتبع ومحاربة الارهاب ومصادر تمويله وهو ما نراه واضحا في الدول المتقدمة في حين تراجعت الدول النامية في هذا المضمار ولايزال تمويل الارهاب يتم عبر وسائل تقليدية قد سبق الاشارة اليها ، وبدت الدول النامية تعاني من اثارا متنوعة تعددت واختلفت الامر الذي اوقع هذه الدول في مازق تحتاج الى اعادة بناء استراتيجياتها من جديد.

التوصيات

يجب ان تلجا الدول اليوم الى تعزيز التعاون في المجال الامني على الرغم من حرص وتمسك الكثير من الدول بالاحتفاظ بقرارها السيادي في مجال ادارة الامن والشرطة . ولأيمكن لنجاح ان يتم الا اذا ما توافر تعاون دولي شامل فلو امتنعت دولة من دول العالم فان ذلك يعني توفير ملاذ امن للإرهابيين على اراضيها ، ويجب ان يكون هناك تخصيص جزء من ميزانية الشرطة الدولية (الانتربول) لتتبع اموال الارهابيين في مختلف دول العالم وعملية انتقالها.

ان اجراءات مكافحة الارهاب والحد من تنفيذ العمليات الارهابية يتطلب تجفيف موارد الارهاب وعملية انتقالها ويجب ان تسعى الدول النامية الى سن حزمة من

التشريعات القانونية لضبط حركة راس المال وعمليات تهريب العملة وعمليات غسيل الاموال.

ضبط الانشطة الاقتصادية ومتابعتها دون عرقلتها من خلال بناء منظومة داخل الدولة من مؤسساته وبالتعاون مع الجهات الدولية التي تحارب عملية غسيل الاموال وتمويل الارهاب. وفي ظل الثورة المعلوماتية بات من السهل تتبع الانشطة الاقتصادية داخل حدود الدولة وتتبع مصادر الثراء السريعة سواء اكان ذلك للأفراد او المؤسسات او الشركات .

. اصدار التشريعات التي تسهل من عملية تسجيل الانشطة الاقتصادية ومراقبتها التعاون الدولي في مجال تبادل المعلومات وعمليات انتقال الاموال والاشخاص والتأكيد على الشفافية في التعاملات المالية.

توظيف الجانب المعلوماتي والتقني في تتبع حركة راس المال وربطها بعمل مؤسسي فعلى سبيل المثال عملية انتقال راس المال لمبالغ معينه يتطلب ابلاغ المؤسسة الضريبية داخل الدولة لتتخذ اجراءاتها.

١ ثامر ابراهيم الجهماني ، مفهوم الارهاب في القانون الدولي ، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع ، ط 1 ، دمشق ، 1998 ، ص 52

٢ اكرم فرج ،مفهوم الارهاب والإرهاب والحد الفاصل بينهما، مجلة الحكمة ،بيت الحكمة ،العدد 29،/ايلول ،2002 ، ص 137–138

٣ محمد السيد عرفه، تجفيف مصادر تمويل الارهاب، جامعه نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض ، المملكة العربية السعودية، 2009، ص 21

٤ الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الارهاب، شبكة المعلومات الدولية(الانترنت) انظر
www.un.org/Arabic/commonfiles/terror_finance_conv_pdf،

٥ محمد السيد عرفه ، مصدر سبق ذكره، ص 22 .

٦ المصدر نفسه

٧ المصدر نفسه،ص 23 .

٨ د. سالم محمد عبود ، ظاهرة غسيل الاموال المشكلة الاثار المعالجة مع اشارة الى العراق ، ط 1 ، دار المرتضى للطباعة والنشر ، 2007 ، العراق ، ص 28

٩ محمد السيد عرفة ، مصدر سبق ذكره،ص 24–25

١٠ المصدر نفسه

١١ هي منظمة حكومية دولية مقرها في العاصمة الفرنسية باريس، أسست سنة 1989م، وتهدف مجموعة العمل المالي لمحاربة تزوير العملات وتمويل الإرهاب، ولديها 37 عضواً في المنظمة، وقد انضمت المملكة العربية السعودية إلى هذه المنظمة كأول دولة عربية وذلك يوم الجمعة 21 يونيو 2019، نظير جهودها في محاربة غسل الأموال وانتشار التسلح وتمويل الإرهاب للمزيد انظر:
https://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/recommendations/pdfs/FATF-40-Rec-2012-Arabic.pdf

١٢ أنظر المطيري ناصر محيا ،السياسة الجنائية لمواجهة غسل الاموال في دول مجلس التعاون الخليجي واتجاهات السياسة الجنائية الدولية المعاصرة ،دراسة تحليلية مقارنة تطبيقية، رسالة دكتوراه، جامعة نايف للعلوم الأمنية ٢٠٠٧ ،ص ١٧٨

١٣ سالم محمد عبود، مصدر سبق ذكره، ص 33

١٤ . ياسر خالد بركات ، الارهاب في المنظور الاقتصادي " التداعيات والحلول،" مجلة نبأ ، العدد 78 ، 3اب /2005 ،ص 4

١٥ المصدر نفسه.

١٦ عبد الباري عطوان ، الدولة الاسلامية الجذور – التوحش – المستقبل ،ط 1 ، دار الساقي ، بيروت ، 2015، ص 34

17 عثمان علي حسن ويسي، الارهاب الدولي ومظاهره القانونية والسياسية في ضوء احكام القانون الدولي العام ، دار الكتب القانونية ، مصر ، 2011، ص ص 126–128

18 عبد الحفيظ عبدالله المالكي ، نحو مجتمع آمن فكرياً: دراسة تأصيلية واستراتيجية وطنية مقترحة لتحقيق الأمن الفكري، ط 1، مطابع الحمضي، الرياض،2010، ص 10

19 شوكت محمد عليان ،الإرهاب المفروض والمرفوض حقيقته – أسبابه – علاجه، دار العليان للنشر والتوزيع، عمان،2008،ص 20

20 عبد الباري عطوان ، مصدر سبق ذكره، ص 36

21 د. عماد مؤيد جاسم ، الدور القطري فوضى برائحة الغاز ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، العراق، ، 2014 ،ص 97

22 احمد فلاح العموش، مستقبل الارهاب في هذا القرن، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، الرياض ، 2006، ص 26

23 محمد محيي الدين ،عوض دراسات في القانون الدولي الجنائي ،مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي ،١٩٦٤،القاهرة،ص 33:

24 جان–لوك ماريه ، تقنيات الارهاب أيدولوجيته ممارسته منهاجياته –ميادينه ،تعريب يوسف ضومط ،المكتبة الثقافية للنشر والطباعة والتوزيع ، بيروت ، 2004 ، ص 68

25 محمد السيد عرفه، مصدر سبق ذكره، ص 26

26 عبد الناصر حرير، الارهاب السياسي ، مكتبة مدبولي ، مصر 1996، ص 24 وانظر كذلك محمد السيد عرفه ، مصدر سبق ذكره، ص 51

27 د. محمد نصر محمد ، مكافحة الارهاب الدولي – دراسة تطبيقية على مكافحة غسل الاموال ، ط 1،دار الراية للنشر والتوزيع ،الاردن 2012 ، ص 426

28 سعيد الصديقي ،هل تستطيع الدولة الوطنية ان تقاوم تحديات العولمة ؟المستقبل العربي، مركز دراسات الوحده العربية ،بيروت ،293،- 2003،ص ص 95–96

29 عبدالله بن سعود، أثر الأعمال الإرهابية على الأمن الوطني، بحث مقدم إلى الندوة العلمية "أثر الأعمال الإرهابية على السياحة"، مركز الدراسات والبحوث، قسم الندوات واللقاءات العلمية، دمشق،2010،ص 10

30 المصدر السابق، ص 11

31 مصطفى محمد التكدس السكاني العشوائي والإرهاب، ط 1، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض ،2010،ص ص 78–79

32 القاضي سالم روضان فعل الإرهاب والجريمة الإرهابية: دراسة مقارنة معززة بتطبيقات قضائية، ط 1، منشورات الحلبي الحقوقية، دمشق، 2010،ص 69

33 محمد عبدالله العميري، موقف الإسلام من الإرهاب، ط 1، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض ، 2004،ص 85

34 محمد مصطفى موسى ،التكدس السكاني العشوائي والإرهاب، ط 1، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض ،2010، ص ص 78–79

35 أحمد فلاح ،أسباب انتشار ظاهرة الإرهاب، بحث مقدم إلى أعمال ندوة مكافحة الإرهاب، بأكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1999 ، ص 105

36 عبدالله بن سعود ،أثر الأعمال الإرهابية على الأمن الوطني، مصدر سبق ذكره، ص 16

37 د. عماد علو ،الاستراتيجية القتالية لتنظيم داعش ،مجلة السياسة الدولية ،العدد 199،المجلد 50 ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ،مصر،2015،ص 12

38 عبد الحفيظ عبدالله ، نحو مجتمع آمن فكرياً: دراسة تأصيلية واستراتيجية وطنية مقترحة لتحقيق الأمن الفكري، الطبعة الأولى، مطابع الحمضي، الرياض،2010،ص 35

39 محمد محيي الدين ،واقع الإرهاب واتجاهاته، بحث مقدم إلى أعمال ندوة مكافحة الإرهاب، بأكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1999،اص 46

40 عماد علو ، مصدر سبق ذكره، ص 13

41 المصدر السابق،ص 14

42 41.Michael freeman,Moyararuehsen,terrorism financing methods:Anoverview,journal perspectives on terrorism, center for terrorism and security studies,Vol7,no4,center for Terrorism and security,studies,2013,p6

43 Ibid,p8

44 Enders,w,T,Sanler,economic consequences of Terrorism in developed and Devlopingcountries,AN Overview, terrorism,Econmic Development ,and political openness, Cambridge Universitypress,2008,New York,pp17-47

45 صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، الامانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهره ، 2015،

46 Ibid ,46-47